

بيروت في ١٥ أيلول ٢٠١٠

معالي وزير التربية والتعليم العالي
السادة الحضور

لا يخفى على أحد منكم أهمية الموضوع الذي نحن بصدد طرحه اليوم؛ "تقييم الجامعات الخاصة في لبنان"، فهو موضوع شائك وحساس لما يلعبه التعليم من دور في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التنمية الشاملة والمستدامة، لا سيما أن منظومتنا التربوية مُكوّنة من قطاع عام وقطاع خاص، وقد شهدت في السنوات الأخيرة تنامياً ملحوظاً للخاص على حساب العام.

قبل الدخول في هذا الموضوع، أود توضيح بعض الأمور حتى لا يبقى المجال مفتوحاً لتساؤلات قد تكون مشروعة ولكنها غير بناءة، من قبيل أن الإهتمام بتطوير قطاعي التعليم والتربية هو من اختصاص الدولة، وبالتالي تبقى كل المبادرات الخاصة في ميدان التعليم هامشية. نعم، إن الدور الأكبر هو من نصيب الدولة، ولكن المعادلة المطلوبة في الإرتقاء بهذا القطاع وغيره من القطاعات الحيوية في لبنان لا تقبل سوى حل واحد: لم يبق أمامنا سوى النهوض وإصلاح قطاعاتنا في إطار عمل واحد، إما من خلال القطاع العام أو الخاص أو الأهلي، دون الدخول في متاهات ومواقف لربما لم تزدنا سوى تعقيداً وضياًعاً مع الوقت.

وقد تتساءلون أيضاً، وسؤالكم مشروع كذلك، عن السبب الذي دفع Muhanna Foundation (مؤسسة مهنا) إلى خوض هذا التحدي وطرح الموضوع ضمن سلسلة الدراسات غير الربحية التي تجريها سنوياً. أعذروني إن بالغت قليلاً في الإجابة، ولكني أرى أن التعليم هو الخطوة الأولى والأهم في مشوار ألف ميل التطوير. لا ضير إن حصلت أخطاء هنا أو هناك في الكثير من القطاعات الأخرى، ولكن ما لا نستطيع التغاضي عنه، هو الخطأ أو التقصير في قطاعي التعليم والتربية؛ إنه سلاحنا الأوحد اليوم للمضي قدماً. ولطالما كانت هذه هي الرسالة التي بنت عليها مؤسسة مهنا في عملها ودراساتها، وهذه الأخيرة تصوّب دائماً على المدى البعيد، فما قد اكتمل بناؤه قد لا نستطيع إصلاح عيوبه، غير أنه بإمكاننا، بالفهم والتخطيط الصحيح، أن نصيغ المستقبل الذي نريد.

ومؤسسة مهنا منذ تأسيسها في العام ١٩٩٤، تعمل على إنماء وتطوير قدراتها العملية حتى غدت من أهم المؤسسات في مجال التعليم المستمر للمهنيين والمتخصصين لا سيما في مجالي التقاعد والتأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى صناعة التأمين والرقابة على التأمين. هذا وقد حققت المؤسسة نجاحاً باهراً في برنامج شهادة الدبلوم الأكتواري، وأقامت مجموعة من المؤتمرات والندوات وورش العمل شارك فيها العديد من المهنيين والأكاديميين العاملين في



The Muhanna Foundation

قطاعي المال والتأمين الاجتماعي. كما تسعى المؤسسة لنشر التعليم الأكتواري في البلاد غير النامية أكتواريًا بصورة عامة وفي العالم العربي بصورة خاصة. وفي سياق متصل، تجدر الإشارة أن الشركة الداعمة لمؤسسة مهنا (أ.أ. مهنا للخدمات الأكتوارية) لطالما عرفت بباعها الطويل في مجالي التصنيف والتقييم (شركات التأمين تحديداً)، وقد كان هذا هدفنا بالفعل عند بدء هذا المشروع: تصنيف الجامعات الخاصة في لبنان، لا سيما بعد ما شهده القطاع من طفرة عشوائية غير مدروسة رافقها غياب ملحوظ لدور الدولة في ممارسة دورها في الرقابة والمساءلة. ولكن هذا الهدف اصطدم بالعديد من العقبات: منها اختلاف أنظمة هذه المؤسسات وعدم شفافية العديد منها لجهة عملياتها المؤسساتية والتعليمية، والأهم كان غياب المعايير المرجعية التي تضبط هذا القطاع. لذا تغير شكل الدراسة وهدفها إلى التركيز على جوهر المشكلة. وسيطالعكم فريق العمل، بعد قليل، على هذا الموضوع بالتفصيل. إلا أنني أريد أن أشير باقتضاب إلى نقاط ثلاث

أولاً: في موضوع التمويل

لم يكن التمويل في يوم من الأيام معادلة سهلة في العمل العام، سواء الاجتماعي أو التربوي. وإذا أردنا أن نكون متفائلين بداية، وأن نبتعد عن "النق" المستمر من غياب ثقافة دعم البحوث والدراسات في وطننا، فلا يمكننا أن نعجز النظر عن أن التمويل المحلي لهذه الدراسات، بأنواعه الثلاثة (الحكومي - القطاع الخاص - الذاتي)، ضعيف وغير فعال. وفي وقت تعتمد فيه غالبية الدراسات حول التعليم العالي على جهات خارجية لتمويلها، تجدر الإشارة إلى أن التمويل الخارجي في بعض البلدان، رغم أهميته، إلا أنه لا يخلو من التأثيرات السلبية، منها ربط نشاط المؤسسات المحلية وفق أجندة واهتمام الجهات المانحة، وإهمال الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

ويقابل ذلك ما تشهده المؤسسات الأهلية من ضعف الخبرة العملية في جذب التمويل المحلي، وخلق التمويل الذاتي، وكذلك خوف وتخلف رؤوس الأموال في دعم الأنشطة التربوية (نتيجة ثقافة سائدة). بالإضافة إلى عدم وجود نظم رقابية على الأنشطة الممولة في وقت لا يمكن لأحد أن يتجاهل نية التوظيف السياسي للتمويل من قبل المانحين.

إذاً لا بد من أن نوظف جهودنا لإرساء ثقافة التمويل الذاتي والمحلي لدراساتنا، ووضع خطة استراتيجية لجذب التمويلات المحلية وتشجيع المواطن العادي على الانخراط في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني. هذا ونؤكد على أهمية التمويل الرسمي بحيث تظل الدولة مسؤولة إلى حد بعيد عن تمويل الأبحاث والدراسات حول قطاع التعليم العالي .



ثانياً: تعليم بلا رؤية اقتصادية-اجتماعية، هو تعليم غير مسؤول

الوضع اليوم في لبنان لا يعكس حالة صحية علمية سواء على صعيد إنتاج كفاءات متخصصة لسوق العمل اللبناني والعربي، أو على صعيد المستوى الأكاديمي الحالي.

كما تعلمون إن العلاقة بين التعليم وسوق العمل هي علاقة تفاعلية ترتبط مباشرة بطبيعة الطلب وكميته، وطبيعة العرض ونوعيته. وفي غياب خطة مدروسة لمواءمة قطاع التعليم العالي مع سوق العمل، فإن الخلل سيظل العلاقة بين القطاعين. هذه الخطة تركز في بنيتها على توفر البيانات حول مخرجات هذين القطاعين سواء من قبل جهة رسمية أو من قبل جهات خاصة (الجامعة، أرباب العمل). وفي غياب أي قاعدة بيانات رسمية أو خاصة صادرة عن الجامعات أو سوق العمل تبقى العلاقة ضبابية بين الطرفين. وفي إشارة على الهامش في مجال عروض العمل، معروف أن الدورة الاقتصادية متصلة الحلقات، وفرص العمل قد لا تكون بالضرورة متوفرة غير أنه بالإمكان خلقها. وهذه وظيفة الجهات الكبرى في البلد. لقد عمل عليها خريجون لبنانيون، لمدة تزيد عن عشرة أشهر، رصدوا خلالها عدداً هائلاً من الأبحاث والدراسات والتشريعات اللبنانية والعربية والعالمية التي تتناول موضوع التربية، حتى أحاطوا به من كافة جوانبه. فما الداعي إذاً لأن نستدعي، كما الحال دائماً، باحثين من الخارج؟

اقتصاد لبنان اليوم ما زال واقفاً على قدميه(!؟) بفضل جهود الأجيال التي سبقت. أجيال تخرجت من جامعات عريقة تعد على أصابع اليد الواحدة استطاعت أن تمنح لبنان لقب "جامعة الشرق". هذه الأجيال شغلت مناصب عدة في قطاعات مختلفة في لبنان والعالم على السواء وبقيت تقف وراء نبض الاقتصاد اللبناني حتى الآن. الخوف اليوم كل الخوف هو من التدهور المرعب في المستوى التعليمي لأجيالنا الجديدة.

ولا داعي كي نكيل الحجج كما كل مرة تحت مبدأ "حجتنا دوماً براءة فعل"، فهذا الوضع لن يستطيع أحد التنصل من مسؤوليته تجاهه، لا الدولة وهي المسؤول الأول، ولا الجامعات الكثيرة المرخصة في ظل غياب سياسة عامة للتعليم العالي، حتى الطلاب أنفسهم يتحملون المسؤولية، فهم لم يعتادوا على المطالبة بحقوقهم، وكيف يطالبون بحقوق يجهلون أساساً.

الخلاصة، لبنان بدأ يفقد علامته الفارقة في الجودة التعليمية، في ظل منافسة إقليمية صاعدة بدأت تأخذ مكانها.

ثالثاً: الحوكمة في المؤسسات التعليمية الخاصة



The Muhanna Foundation

من الواضح أن منح التراخيص للجامعات الخاصة في لبنان خلال السنوات الأخيرة، قد شكل ظاهرة لافتة في مجال التعليم العالي. فجامعات كثيرة ظهرت خلال فترة وجيزة، منها ما هو غير معتمد من أي جامعة أو جهة تربوية عالمية، ومنها ما خفض أقساطه بشكل ملحوظ لاستقطاب عدد أكبر من الطلاب على حساب الجودة التعليمية. وموضوع منح التراخيص والمحاصصة السياسية والعائلية أساسي لفهم كيفية إدارة هذه المؤسسات ونظرة أصحابها إليها. لن أنخرط في تحليل ما إذا كانت هذه المؤسسات التعليمية قائمة للتجارة أم لا، بل أريد الإضاءة على موضوع الحوكمة فيها، والذي يمكن اعتباره الأساس برأيي، فمنه تتبع خطط الجامعة وسياساتها وهو "الرقم واحد" في كافة العمليات الأكاديمية والتربوية الحاصلة. ويشكل مجلس الأمناء في كل جامعة جزءاً أساسياً في موضوع الحوكمة. هذا المجلس الذي يعتبر صمام الأمان في كل جامعة، ويلعب دور الرقيب الذاتي عليها، أتساءل كيف سيكون دوره إذا كان يضم في بعض الحالات مجموعة من أفراد العائلة أو إذا كان مشكلاً من لون طائفي واحد(؟) ونحن نعلم جميعاً ما تفعله "الشللية" في أي مكان. إن منطق المحاصصة القائم الذي سمح بوصول الوضع إلى ما هو عليه يستدعي العمل لسد الثغرات في النصوص التشريعية لجهة توفير آليات جديدة للترخيص والمباشرة بالتعليم، ولجهة التدقيق الدوري في واقع المؤسسات القائمة ومتابعة التحقق من تطبيقها للشروط التعليمية، التربوية والقانونية بالإضافة إلى إعادة النظر في تراخيصها. وهذا ما نأمل أن يمر عبر القانون المقترح في مجلس الوزراء.

وفي النهاية، أشكر لكم حسن استماعكم، وأتوجه بالشكر لمعالي وزير التربية والتعليم العالي مرة أخرى على رعايته وحضوره الكريمين، وبالشكر أيضاً للحضور الكريم من ممثلي جامعات وباحثين ومهتمين بالشأن التربوي كما أشكر الجامعات التي تعاونت معنا لإنجاح هذه الدراسة وأتمنى على الجامعات الأخرى أن تبادر إلى المشاركة في السنة القادمة. وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة التي تابعتنا في هذه الندوة مشكورة **أيضاً**. وبالطبع الشكر الأخير لفريق العمل على جهوده. على أمل أن تؤسس هذه الدراسة لنقاش فعال في قطاع التعليم العالي يبنى على قاعدة الشفافية والمشاركة البناءة.

ابراهيم مهنا
رئيس مجلس الأمناء
مهنا فاؤندايشن



The Muhanna Foundation